



بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

السيد/ سالم علي بوحيده
سكرتير ثالث

أمام

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند (٥١): تقرير اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

الجمعة، ٦ نوفمبر ٢٠١٤

السيد الرئيس،

في البداية يود وفد بلادي أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير، الى رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة على ما بذلوه من جهد واضح في التقرير المقدم من اللجنة رغم القيود التي تضعها إسرائيل وعدم تعاونها مع اللجنة، حيث يشير هذا التقرير وبشكل واضح وصريح الى استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية، التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ضد السكان الفلسطينيين وغيرهم داخل الأراضي المحتلة، مما أدى الى تدهور حالة حقوق الإنسان تدهوراً شديداً زادت من معاناتهم، وأصبحوا يعيشون في ظروف إنسانية واقتصادية واجتماعية صعبة.

السيد الرئيس،

يشير تقرير اللجنة في الوثيقة A/69/347 على استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية الممنهجة بتوسيع إنشاء المستوطنات، حيث يعد ذلك انتهاكاً للقانون الدولي.

وتواصل إسرائيل في هذا الصدد تحديها للمجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والإنساني من خلال استمرارها في سياساتها الاستيطانية غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشكل ما قامت به الحكومة الإسرائيلية مؤخراً من اتخاذ قرار ببناء ١٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في منطقة القدس الشرقية، أكبر دليل على تعنتها وعدم مبالاتها وإصرارها على استفزاز الملايين من الشعوب العربية والإسلامية، وتأكيداً على عدم مصداقيتها في التوصل إلى حل سياسي نهائي ودائم يشمل وجود دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل الرابع من يونيو ١٩٦٧.

السيد الرئيس،

إن العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة في ٢٢ يوليو الماضي الذي استمر لمدة خمسين يوماً، مخلفاً الآلاف من القتلى والجرحى، ودمار لا يوصف فاق بحجمه ما طال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٩، وهو ما يضاف إلى سجل إسرائيل الحافل، بانتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويجعلنا أمام تحد كبير في الاختيار ما بين الالتزام بمبادئ القانون الدولي والاحتكام إلى قرارات الشرعية الدولية، أو فرض منطق القوة دون الخوف من أي تبعات أو التزامات قانونية وأدبية.

السيد الرئيس،

إننا إذ نبدي تقديرنا لما خلص إليه تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، نود التأكيد على موقف دولة الكويت تجاه النقاط التالية:

أولاً: تجديد دعمنا الكامل وموقفنا الثابت، لنضال الشعب الفلسطيني، لنيل كامل حقوقه السياسية المشروعة، بإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانياً: نطالب بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين الفلسطينيين، وإرسال لجنة دولية للتحقيق وتقصي الحقائق، حول الأوضاع في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والتحقق من مدى التزام إسرائيل بأحكام وقواعد القانون الدولي.

ثالثاً: نستنكر استمرار الحصار غير القانوني واللاإنساني، على قطاع غزة الذي يشكل انتهاكاً آخر من قبل إسرائيل، لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

رابعاً: نجدد مطالبتنا بتنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ الداعي لانسحابها من هضبة الجولان السوري، والعودة إلى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧ والانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

خامسا: نجدد دعما لطلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وباعتباره خطوة للأمام من أجل تحقيق حل عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث يمثل ذلك طموحنا.

سادسا: نثمن في هذا المقام الجهود المتواصلة للولايات المتحدة الأمريكية في إحداث انفراج في عملية السلام، آمليين من كافة الأطراف الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط في مواصلة الجهود والضغط على إسرائيل لحملها على القبول بقرارات الشرعية الدولية.

السيد الرئيس،

وفي الختام، نؤكد على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بمسئوليته تجاه إلزام إسرائيل بتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة والتعاون معها، ووقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي الإنساني، داخل الأراضي المحتلة، والالتزام بالحل السلمي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن، ٢٤٢، ٣٣٨، ١٣٩٧، ١٥١٥، وتنفيذ المبادرات التي تهدف إلى الوصول إلى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

وشكرا السيد الرئيس.